

نحو المزيد من الشفافية والنزاهة

﴿ أفضل دائماً استخدام الألفاظ الإيجابية فقد آثرت عبارة "المزيد من الشفافية والنزاهة" على "مكافحة الفساد".

﴿ الحوكمة = جهاز إداري كفاء وفعال + مجتمع مدني نشط واعي.

﴿ المجتمع المدني يجب أن يكون نشطاً فلا يحجم عن "المشاركة" في اتخاذ القرار، ويجب أن يكون واعياً، مطالباً "بحقه في المعلومة"، ومراقباً لمدى تنفيذ "حكم القانون".

﴿ من الضروري تضافر جهود جميع الشركاء - الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين - وسوف يكون الطريق أصعب لو قرر أحد الشركاء الجلوس في مقاعد المتفرجين.



بقلم:

د. أحمد درويش

وزير الدولة

للتنمية الإدارية

لإعمال المشتريات الحكومية ملزمة بالنسبة لإجراءات الإعلان والترسية على أحسن العروض فنياً/ مالياً، بينما ما يعانیه المقاولون والشركات المنفذة من تأخير الحصول على مستحقاتهم، أو الفساد فى تسليم سلع غير مطابقة للمواصفات إنما يندرج تحت النوع الثالث وليس الثانى .

إن ظهور الفساد فى الأصل - ناجم عن إغفال تطبيق قواعد الحوكمة وتغير منظومة القيم فى المجتمع . فعلى الرغم من اتفاقنا الكامل بأن عدم تحقيق الرضاء المالى قد يكون أحد دوافع الفساد لكن دعنا لا نغفل أن موظف الحكومة لم يكن فى أى وقت من الأوقات من الطبقة العليا فى المجتمع بل أكاد أجزم أنه طبقاً لكافة المؤشرات (نوع السكن/ والأجهزة / وتعليم الأبناء) فإن حال الموظف اليوم أفضل مما كان عليه فى فترات الخمسينيات والأربعينيات يقيناً، ولست من الخبراء فى علم الاجتماع كى أستطيع تحديد أسباب تغير القيم المجتمعية بدقة، ولكن قراءة شواهد الواقع الذى نعيشه من حولنا لا يختلف عليها اثنان فلقد بدأ الموظف فعلاً يفصل بين معتقداته الدينية وتصرفاته اليومية مع محاولة واضحة لتبرير ما يقوم به (فالرشوة مثلاً صارت هدية أو إكرامية)، كما تلاشت الحدود بين الخطأ والصواب بالمطالبة بإرساء قواعد لا يقرها أى نظام وظيفى (فتعيين أبناء العاملين صار حقاً يتم المطالبة به).

لهذا قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتكليف كلية الآداب - جامعة القاهرة بإجراء دراسة بحثية متكاملة عن منظومة القيم بالمجتمع المصرى، فالطبيب يصعب عليه تحديد المسار العلاجى دون إجراء التحليلات والأشعة اللازمة، وأعد القارئ بنشر نتائج ومؤشرات الدراسة فور الانتهاء منها (بدأت منذ شهرين وسوف تستغرق عشرة شهور).

وغنى عن البيان أن هناك علاقة وثيقة بين الشفافية والنزاهة وبين الحوكمة التى يتطلب تحقيقها منظومة متكاملة قلبها وجوهرها ميزان له طرفان أساسيان لا تستقيم المنظومة بدونهما:

الحوكمة = جهاز إدارى كفاء وفعال + مجتمع مدنى نشط وواعى . وبالطبع لا نختلف على أهمية "الكفاءة" فهى ضرورية لحسن إدارة موارد الدولة، كما لا نختلف على أهمية "الفعالية" للتركيز على الأنشطة المحورية للحكومة، دعنا نركز على أهمية دور المجتمع المدنى الذى يجب أن يكون نشطاً فلا يحجم عن "المشاركة" فى

تعتمد التنمية على محاور متعددة يتطلب تنفيذها توافر مقومات أساسية تتبوأ الشفافية والنزاهة مقعد الصدارة فيها، فهما يمهدان الطريق إلى جذب المزيد من الاستثمارات بما يؤدي إلى تزايد القدرة الإنتاجية للمجتمع، الأمر الذى ينعكس على إتاحة المزيد من فرص العمل بما يحقق فى النهاية دوران عجلة التنمية فى الاتجاه الصحيح .

ولأننى أفضل دائماً استخدام الألفاظ الإيجابية فقد آثرت عبارة "المزيد من الشفافية والنزاهة" على مكافحة الفساد التى وبالرغم من تعدد أشكال الفساد فإن إطلاق اللفظ ودون تحديد إنما يعطى انطباعاً لدى المستمع أن المقصود هو الفساد فى الجهاز الإدارى والذى يكمن فى واحدة من الأشكال الآتية:

١ . صدور القرارات الحكومية لصالح فئة معينة من المجتمع وليست للصالح العام .

٢ . عدم الشفافية فى الإعلان عن وترسية المناقصات والمزايدات الحكومية .

٣ . التربح غير المشروع (أو تحقيق منفعة شخصية) سواء كان ذلك عن طريق:

• إعطاء الحق لغير صاحبه، أو منح شخص ما ليس من حقه مع مخالفة القوانين واللوائح .

• استغلال عناصر دورات العمل للضغط على الأشخاص لسداد مبالغ زائدة عما هو مقرر لإنهاء أعمالهم مما يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين فى النهاية .

٤ . الإهمال وعدم المبالاة، وفقدان المحافظة على المال العام وسوء إدارة موارد الدولة .

ونلاحظ هنا أن النوع الرابع وإن كان لا يشوبه القصد أو التعمد إلا أنه قد يكون نتيجة طبيعية لإسناد الأعمال والوظائف لغير ذوى الكفاءة، وهو نوع من سوء إدارة الموارد البشرية مما يحتم إدراج تلك الظواهر تحت طائلة فساد الإدارة . وتشير المؤشرات (المرصودة عالمياً أو محلياً) إلى أن مشكلة الجهاز الإدارى فى مصر تكمن فى المدفوعات غير المبررة (التي لم ينص عليها القانون)، إذ أن معظم الدراسات شهدت بالتوجه الإصلاحى، فضلاً عن السياسات والبرامج المتعددة للحكومة الحالية استهدفت الارتقاء بمؤشرات التنمية، كما أن القوانين والقرارات المنظمة

تجد طريقها للتنفيذ وأهمها:

١. الاستفادة من توافر الرغبة السياسية الحالية والعمل على نقل قوة الدفع الموجودة لدى القيادة السياسية إلى رؤساء قيادات الوحدات المختلفة بالدولة.

٢. العمل على إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن المزيد من الشفافية وتفعيل المساءلة والمحاسبة وأهمها قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات وقانون الوظائف المدنية.

٣. سد الثغرات وتجفيف منابع ومصادر نفاذ الفساد من خلال الأخذ بالاتجاهات التالية:

• المباشرة بين الموظف وأسباب الانحراف بالفصل بين طالب الخدمة ومؤديها للمواطن.

• إلغاء الخطوات الزائدة وغير اللازمة في دورات العمل مع تبسيط الإجراءات.

• الربط بين الجهات الحكومية إلكترونياً لتبادل البيانات بما يوفر جهد طالب الخدمة للحصول على الوثيقة من مكان معين لتقديمها في مكان آخر، وكذلك ضمان عدم التقدم بأوراق مزورة.

• التأكيد على منظومة نشر المعلومات والبيانات والتعريف بالقواعد والإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة (حيث مازالت بعض الجهات تستخدم استمارات تم تعديلها وتطلب وثائق لم تعد مطلوبة بالفعل وانتهى العمل بها).

٤. خلق نظام فعال لخدمة المواطنين يعمل على تلقي شكاواهم مع توفير آلية لمتابعتها مع الجهات وعرض إحصاءات بالنتائج والمؤشرات على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء.

٥. تبني برنامج لتنمية ثقافة التمسك بالحقوق لدى المواطنين، وأنهم أداة فاعلة لرقابة أداء الخدمة.

٦. الإسراع بتنفيذ برنامج لتطوير الجهاز الإداري ورفع درجة كفاءة الخدمة المدنية يقوم على ما يلي:

• إدخال نظم إدارة الموارد البشرية بدلاً من الأخذ بإجراءات شئون العاملين المتبعة حالياً.

• تعديل نظم التوظيف مع التدرج لتحقيق الرضاء النفسى للمواطنين.

اتخاذ القرار، ويجب أن يكون واعياً، مطالباً "بحقه في المعلومة" إذا لم تتوافر بالجهاز الإداري "الشفافية" للإعلان عنها أو أغفل الإفصاح بها "مسئلاً" الجهاز الإداري عن سلامة إدارة موارد الدولة، ومحرماً للقنوات الشرعية "لمحاسبته" ومراقباً لمدى تنفيذ "حكم القانون".

والسؤال الذي قد يتبادر للذهن هو مدى الإخلاص والجدية في سعينا نحو المزيد من الشفافية والنزاهة. . وفي هذا الشأن أقول: إن مسارعة مصر لتكون من أوائل الدول التي توقع وتصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم يكن من قبيل الوجهة الدولية، ولكنه توجه سياسى برهنت عليه كافة اهتمامات وتحركات أجهزة الدولة سواء كان على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال جاءت مشاركة مصر بفاعلية في جهود مكافحة غسل الأموال، أو على المستوى المحلي ممثلاً فيما يقوم به الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة من جهود في هذا الاتجاه.

كل هذه الجهود تأتي وتتم بدعم واضح من القيادة السياسية حيث أشار السيد رئيس الجمهورية في كلمته أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في نوفمبر عام ٢٠٠٦ إلى "وضع آليات للمحاسبة والمساءلة وآليات مماثلة لمكافحة الفساد الإداري ومحاصرته".

وخلافاً للاعتقاد السائد. . فإن سياسات الحد من الفساد لا تأخذ نمطاً ونموذجاً واحداً، ومن غير الممكن اختزالها في قيام الحكومة بسن التشريعات الوطنية والتصديق على المواثيق الدولية ووضعها موضع التطبيق فحسب دون الانتباه إلى أن وضع السياسات يعتبر عملية ديناميكية تتباين فيها المصالح والأهداف، بل والطول المقدم للحد من الظاهرة ومعدلات مكافحتها وفقاً لأولويات كل مرحلة والمناخ السياسي السائد، بما لا ينفى أهمية وجود توافق سياسي ووطني بهدف تطوير رؤية واستراتيجية مكافحة الفساد.

في هذا الإطار فإنه لأول مرة نشهد اجتماعاً لمجلس الوزراء في فبراير ٢٠٠٧ يخصص لقضية مكافحة الفساد: يعرض فيه موقف مصر من المؤشرات الدولية، ويناقش مشاهدات الباحثين ورجال الفكر والمختصين والمسؤولين المصريين، ويقف على نتائج الدراسات الميدانية وإحصاءات الأجهزة الرقابية، ويقر المجلس في النهاية مجموعة متكاملة من التوصيات بدأت جميعها

تبنت آليات مختلفة لمحاربة الفساد منها التركيز على فكرة مقدم الخدمة بغية الفصل بين طالب الخدمة ومقدمها، مع استحداث منافذ عديدة، واستخدام قنوات متعددة لتقديم الخدمات الجماهيرية طبقاً لراحة المواطن وبما يتناسب مع احتياجاته (مثل الإنترنت www.egypt.gov.eg) والتليفون الثابت والمحمول ومكاتب تقديم الخدمة التي تعمل وكيلاً عن المواطن وغيرها من الوسائل المتاحة بالتكنولوجيا الحديثة مثل الأكشاك الإلكترونية).

ووفاء لحق المواطن في الشكوى تم إنشاء منظومة متكاملة لإدارة علاقات المواطنين تتلقى الاستفسارات والمقترحات والشكاوى المقدمة من المواطن بشتى وسائل الاتصال (خط التليفون رقم (١٩٤٦٨)) / البريد الورقى / الفاكس / المواقع التفاعلية على الإنترنت / البريد الإلكتروني) وتقوم بالرد عليها ومتابعتها.

بالإضافة إلى ما تقدم نجد أنه من الإنصاف الإشارة إلى العديد من الخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل والتي ساهمت إيجاباً في غلق منافذ الفساد مثل: تبسيط التعريفات الجمركية، واختصار دورة العمل للإفراج الجمركي، واعتماد أسلوب الفحص بالعينة في قانون الضرائب وتغيير دورة عمل منح تراخيص البناء في قانون البناء الموحد الجديد.

كما تم مؤخراً تشكيل لجنة الشفافية والنزاهة برئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية وعضوية أعضاء من الحكومة ونخبة من رجال الفكر وقادة الرأي والخبراء والمختصين، وأساتذة الجامعات والإعلاميين والمجتمع المدني وجميع الأطراف المعنية لوضع الاستراتيجيات ودراسة واقتراح آليات تعزيز ودعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري بالدولة والقطاعات الحكومية والعامية. وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع الأجهزة والجهات الرقابية والقضائية المعنية بالدولة.

هذه هي خطواتنا الأولى وسوف تستتبعها خطوات قادمة بإذن الله على طريق التنمية والرخاء، وإنا لمدركون أن سرعة هذه الخطى لتحقيق الآمال المنشودة سوف تتطلب عزيمة صادقة، وعملاً مخلصاً وجهداً جماعياً، مع اقتناع راسخ بأهمية دور كل منا، وضرورة تضافر جهود جميع الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين) وسوف يكون الطريق أصعب لو قرر أحد الشركاء الجلوس في مقاعد المتفرجين.

• تعديل هياكل الأجور، وتوفير مزيد من المزايا والخدمات للموظفين (التأمين الصحى/ خدمات المرأة العاملة/ ..) لتحقيق الرضاء المالى للعاملين بالدولة فى إطار التوازن بين الحقوق والواجبات.

• إدخال القواعد الأخلاقية والمهنية (دليل أخلاقيات المهنة) كجزء هام من تدريب الموظفين للإرشاد والتوعية بأهميتها فى تلك المرحلة.

٧. تطبيق مبادئ الثواب والحساب فى الوظيفة العامة، مع التركيز على تقويم أداء القيادات الإدارية على أساس المخرجات وليس فقط على مراقبة خطوات وإجراءات التنفيذ، على أن تكون محاسبة السلطة المختصة على الأهداف والنتائج.

٨. تفعيل التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية الحالية فى مجال تبادل البيانات (الرقابة الإدارية/ مباحث الأموال العامة/ ..) وكلها تؤدى دوراً طيباً فى مكافحة الفساد.

٩. دعم وتفعيل آلية مكافحة المدفوعات غير المبررة بهيئة الرقابة الإدارية (ضبط الفاسدين الذين يحصلون على مبالغ زائدة عن المحدد بالقانون).

١٠. بدء أعمال لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية لتقوم بالمهام الآتية:

• وضع المؤشرات والمعايير القومية الخاصة بقياس الفساد.

• رصد حالات الفساد الإدارى وجهود الجهات الحكومية المبذولة لمكافحة الفساد.

• العمل كنقطة اتصال مع المنظمات الدولية المهمة وتفعيل التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من دقة المؤشرات التى تصدرها المؤسسات الدولية وأنها تعكس الواقع المصرى وجهود مكافحة الفساد.

ومسايرة للسياسة العامة للدولة وتنفيذاً لها فقد اتخذت وزارة الدولة للتنمية الإدارية من أركان الحوكمة الرشيدة منطلقاً للخطة القومية المصرية لتطوير الجهاز الإدارى، كما قامت الوزارة بخطوات عديدة من أجل تحقيق الشفافية والنزاهة المنشودة حيث